

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
الشركة العُمانية لخدمات التمويل (ش م ع ع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية للشركة العُمانية لخدمات التمويل (ش م ع ع) ("الشركة")، التي تشمل بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2017، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، متضمنة ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2017 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير يتم وصفها بشكل إضافي في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. إننا مستقلين عن الشركة وفقاً لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين جنباً إلى جنب مع متطلبات السلوك الأخلاقي التي هي ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في سلطنة عُمان، لقد إستوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول هذه البيانات المالية.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت هامة بشكل كبير في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي إبداء رأينا في هذا الشأن، لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر مذكور أدناه، إن وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا للأمر يتم تقديمه في هذا السياق.

لقد إستوفينا المسؤوليات الواردة في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا، بما في ذلك فيما يتعلق بهذه الأمور. بالتالي، يتضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة للرد على تقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. إن نتائج إجراءات تدقيقنا، بما في ذلك الإجراءات المتبعة لمعالجة الأمور أدناه، توفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول البيانات المالية المرفقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
الشركة العمانية لخدمات التمويل (ش م ع ع) (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية	أمور التدقيق الرئيسية
<p>تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم ضوابط الرقابة على المنح، والتسجيل وعمليات رصد ذمم مدينة بأقساط التمويل، و عملية تكوين مخصصات إنخفاض القيمة المحددة والجماعية، بما في ذلك أخذين في عين الاعتبار توخي متطلبات الحيطة والحذر، والتحقق من صحة فعالية التشغيل لضوابط الرقابة الرئيسية المودعة، التي تحدد ذمم مدينة بأقساط التمويل المنخفضة القيمة والمخصصات المطلوبة مقابلها. كجزء من إجراءات اختبار ضوابط الرقابة، قمنا بتقييم سواء ضوابط الرقابة الرئيسية في العمليات المذكورة أعلاه تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها على نحو فعال.</p> <p>بالإضافة إلى اختبار ضوابط الرقابة الرئيسية، اخترنا عينة من ذمم مدينة بأقساط التمويل القائمة كما في تاريخ التقرير وقمنا بتقييم إنتقادي للمعايير من أجل تحديد سواء حدث إنخفاض القيمة قد وقع حيث يتطلب تكوين مخصص لإنخفاض القيمة. للعينات المختارة، تحققنا أيضاً سواء جميع أحداث إنخفاض القيمة التي قمنا بتحديدنا قد تم تحديدها أيضاً من قبل إدارة الشركة. شملت عيناتنا المختارة أيضاً ذمم مدينة بأقساط التمويل المتعثرة حيث قمنا بتقييم توقعات الإدارة للتدفقات النقدية القابلة للاسترداد، وتقييم الضمانات، وتقديرات الاسترداد عند التقصير والمصادر الأخرى من السداد. بالنسبة لذمم مدينة بأقساط التمويل النشطة، قمنا بتقييم سواء أظهر المقترضون أية مخاطر التخلف عن السداد محتملة التي قد تؤثر على الوفاء بالتزاماتهم لجدول السداد.</p> <p>بالنسبة لمخصصات إنخفاض القيمة الجماعية، حصلنا على فهم المنهجية التي تستخدمها الشركة لتحديد المخصصات الجماعية، وقمنا بتقييم الافتراضات الضمنية وكفاية البيانات المستخدمة من قبل الإدارة.</p> <p>قمنا أيضاً بتقييم سواء إفصاحات البيانات المالية تعكس على نحو ملائم لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية.</p>	<p>1 إنخفاض قيمة ذمم مدينة بأقساط التمويل</p> <p>إنخفاض قيمة ذمم مدينة بأقساط التمويل هي منطقة ذاتية للغاية نظراً لمستوى الحكم الذي تطبقه الإدارة لتحديد مدى الخسائر الائتمانية، التي تعتمد على مخاطر الائتمان المتعلقة بتلك ذمم مدينة بأقساط التمويل.</p> <p>تشمل الأحكام التي تطبقها الإدارة في تحديد مستوى الانخفاض في قيمة ذمم مدينة بأقساط التمويل التعرف على الأحداث التي ربما يمكن أن تؤدي إلى إنخفاض في القيمة، وإجراء تقييم مناسب للضمانات ذات الصلة، وتقييم العملاء التي هي عرضة للتقصير، والتدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بذمم مدينة بأقساط التمويل.</p> <p>نظراً للطبيعة الجوهرية لذمم مدينة بأقساط التمويل وتقديرات عدم اليقين ذات الصلة المعنية، متضمنة إعتبار الصناعة الاحترازية والمتطلبات التنظيمية، فإن هذا يعتبر أمر تدقيق رئيسي. إن أساس سياسة مخصص الإنخفاض في القيمة للشركة يتم عرضه في قسم السياسات المحاسبية وفي الإيضاح 2-5-14 حول البيانات المالية. أيضاً، يتم لفت الانتباه إلى التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة، وإفصاحات ذمم مدينة بأقساط التمويل وإدارة مخاطر الائتمان المبينة في الإيضاحات 2-3-1 و 8 و 29(أ)، على التوالي حول البيانات المالية.</p>

INITIALED FOR IDENTIFICATION
PURPOSES ONLY

EY ERNST & YOUNG LLC

**تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
الشركة العُمانية لخدمات التمويل (ش م ع ع) (تابع)**

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة 2017

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة والإدارة مسؤولين عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة 2017، وغيرها من البيانات المالية وتقريرنا كمدققي حسابات بشأنها. لقد حصلنا على المعلومات التالية قبل تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات، ونتوقع الحصول على التقرير السنوي المنشور لسنة 2017 بعد تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات:

- تقرير رئيس مجلس الإدارة
- تقرير حوكمة وتنظيم الشركات
- تقرير مناقشة وتحليل الإدارة

لا يغطي رأينا حول البيانات المالية المعلومات الأخرى، ولا نبدي سوف لن نبدي أي شكل من أشكال الإستنتاج التأكيدي في هذا الشأن.

ارتباطاً بتدقيقنا للبيانات المالية، إن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، آخذين في عين الاعتبار سواء المعلومات الأخرى لا تتماشى جوهرياً مع البيانات المالية أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في التدقيق أو غير ذلك يبدو أنه تشوبها أخطاء جوهريّة.

في حال، بناءً على الإجراء الذي قمنا بأدائه حول المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات، نستنتج بأن هناك أخطاء جوهريّة في هذه المعلومات الأخرى، فيتطلب منا رفع تقرير بهذه الحقيقة. ليس لدينا أي أمر لنرفع تقرير في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة عن البيانات المالية

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة والإدارة هم مسؤولين عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمتطلبات الملائمة لقانون الشركات التجارية لعام 1974 وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان، ونظم الرقابة الداخلية التي يقوم بتحديثها أولئك المسؤولين عن الحوكمة على أنها ضرورية للتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهريّة، سواء نتيجةً لإختلاس أو لخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسؤولين عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، الإفصاح، حسب مقتضى الحال، حول الأمور المتعلقة باستمرار المنشأة في مزاولة نشاطها واستخدام مبدأ الإستمرارية للمحاسبة إلا إذا كان أولئك المسؤولين عن الحوكمة ينوون إما تصفية الشركة أو إيقاف العمليات، أو لا يوجد لديه بديل واقعي ولكن القيام بذلك.

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول حول سواء البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يشمل رأيًا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكن ليس ضمان بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً الأخطاء الجوهرية حينما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الغش أو الخطأ، وتعتبر جوهريّة في حال، بشكل فردي أو في مجموعها، يمكن توقعها بمعقولية بأنها تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.



**تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
الشركة العُمانية لخدمات التمويل (ش م ع ع) (تابع)**

مسئوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تابع)
كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نمارس الأحكام المهنية والحفاظ على الشكوك المهنية في جميع أنحاء التدقيق. ونقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم الكشف عن أية أخطاء جوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من واحد من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ والتزوير، أو الحذف المتعمد ومحاولات التثويه، أو تجاوز ضوابط الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية ضوابط الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى قرار حول مدى ملاءمة استخدام أولئك المسؤولين عن الحوكمة لأساس الإستمرارية للمحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهرى موجود ذو صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. في حال نستنتج بأن هناك عدم يقين جوهرى موجود، يتطلب منا لفت الانتباه في تقريرنا كمدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، لتعديل رأينا. استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في الشركة لتتوقف عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام، هيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وسواء البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث المعنية بطريقة تحقق العرض العادل.

نتواصل مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، في النطاق المخطط وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في ضوابط الرقابة الداخلية التي حددناها خلال تدقيقنا. نقدم أيضاً إلى أولئك المسؤولين عن الحوكمة بيان بأننا قد امتثلنا بمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة بشأن الإستقلال، والتواصل معهم بكافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد تكون من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلالنا، وعند الاقتضاء، الضمانات ذات الصلة.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت من أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وبالتالي هي أمور التدقيق الرئيسية. وصفنا هذه الأمور في تقريرنا كمدققي الحسابات إلا في حال قانون أو لائحة يحول دون الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما، في حالات نادرة للغاية، قررنا أن أمر لا ينبغي أن يتم تواصله في تقريرنا بسبب الآثار السلبية من عمل ذلك حيث من المعقول توقع أن تفوق فوائد المصلحة العامة من هذا التواصل.

الرأي حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى
في رأينا، أن البيانات المالية تتقيد، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات الملزمة لقانون الشركات التجارية لعام 1974 وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان.

سانجاي كواترا
مسقط
التاريخ